

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي
الحسابات، عن عام ٢٠١٣

موجز

أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رسمياً في تموز/يوليه ٢٠١٤ تقريره عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/69/5/Add.1)، وأبدى رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي (حسابات نظيفة) عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذه ثاني سنة كاملة من إنجاز التقارير بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويؤكد إبداء الرأي غير المشفوع بتحفظات مجدداً التزام البرنامج الإنمائي المستمر بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويشكل هذا الإنجاز أيضاً معلماً لانقضاء ما يقرب من عقد تلقى البرنامج الإنمائي على مداره آراء غير مشفوعة بتحفظات عن مراجعة حساباته.

وتواصل مديرة البرنامج تأكيد أن الشفافية والمساءلة من الأولويات العليا للبرنامج الإنمائي. ويتجلى هذا الالتزام بالشفافية في التصنيف الذي حصل عليه البرنامج الإنمائي في المؤشر الدولي لشفافية المعونة في عام ٢٠١٤ الذي أقر بأن البرنامج يمثل المنظمة الأكثر شفافية من بين المنظمات العاملة في المجال الإنمائي بالنظر إلى "أدائه الجدير بالثناء" في نشر المعلومات، متجاوزاً هذه السنة ما يتطلبه الامتثال للمعايير الدولية، وهو ما يجعله يحتل المرتبة الأولى في تصنيف ٦٨ وكالة من الوكالات الكبرى التي جرى تقييمها على الصعيد العالمي.



ويشكل استعراض إطار المساءلة على نطاق المنظمة وتعزيزه عنصراً أساسياً في جعل البرنامج الإنمائي يفي بالغرض المتوخى في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية، وقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال.

ومع استمرار البرنامج الإنمائي في السعي نحو تحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة على الصعيد المؤسسي، سيجري رصد الإدارة الاستراتيجية للأولويات المتعلقة بمراجعة الحسابات عن كتب، وستناقش منتديات ترأسها مديرة البرنامج والمديرة المعاونة التقدم المحرز والتحديات المطروحة.

ويتناول هذا التقرير ما يلي: استعراض التقدم البارز المحرز في معالجة الأولويات الإدارية التسع العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (حسبما وردت في الوثيقة DP/2013/8 وأقرها المجلس التنفيذي في قراره ٧/٢٠١٣)؛ وعرض الأولويات الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والإجراءات التي ستخضعها الإدارة في هذا الشأن؛ والإبلاغ عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٠، يمكن الاطلاع على تفاصيل حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مراجعة الحسابات، والتقرير الكامل عن مراجعة الحسابات الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي.

عناصر قرار

يرجى من المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) أن يلاحظ الرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن عام ٢٠١٣؛ (ب) وأن يلاحظ التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ (ج) وأن يدعم الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات الإدارية الثماني العليا المنقحة والمتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفي تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

أولا - مقدمة

١ - تلقى البرنامج الإنمائي رأيا غير مشفوع بتحفظات (حسابات نظيفة) من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن بياناته المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويسجل ذلك معلما لانقضاء ما يقرب من عقد تلقى البرنامج الإنمائي على مداره آراء غير مشفوعة بتحفظات عن مراجعة حساباته. وهذا إنجاز هام، إذ أنه يؤكد مجددا التزام البرنامج الإنمائي بمواصلة تحسين مستواه فيما يتعلق بالإدارة المالية والشفافية والمساءلة. وسيواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى تحقيق المزيد من التفوق في إنجاز أعماله. وقد كان للاتجاه العام الذي تحدّد على أعلى مستوى من طرف مديرة البرنامج دور فعال في تمكين البرنامج الإنمائي من تلقي آراء غير مشفوعة بتحفظات عن مراجعة حساباته.

٢ - ويعرض المرفق ١ الأولويات الإدارية الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المهم أن نتذكر أن الأولويات الإدارية التسع العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أبرزت التقدم المحرز في الأولويات العليا الأصلية التي كان عددها ١٠ أولويات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، و ١١ أولوية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ١٥ أولوية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويبدل تدرج الأولويات العليا لمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي منذ الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من ١٥ أولوية إلى ٨ أولويات على تحسن أداء مكاتب البرنامج الإنمائي في ما تبذله من جهود لتنفيذ الولاية المنوطة بالبرنامج الإنمائي. وسعيا للحفاظ على هذا المستوى من التحسن ولتحقيق مكاسب إضافية، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز إنجاز أنشطة الرقابة والرصد على نحو استباقي.

٣ - ووُضعت القائمة الحالية للأولويات العليا الثماني المتعلقة بمراجعة الحسابات في أعقاب المناقشات التي جرت مع مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار أيضا تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/69/386) واللجنة الخامسة التي وردت في استعراض كل منهما لتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/69/5/Add.1)، والموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترتين الماليتين السنويتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (A/69/178).

ثانياً - استعراض التقدم المحرز في معالجة الأولويات الإدارية العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤ - رغم أن البرنامج الإنمائي تحول إلى العمل بدورة مالية سنوية في مراجعة الحسابات بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنه يعتبر أن من الضروري تتبع التقدم المحرز على مدار فترة مدتها سنتان من خلال استخلاص الدروس المستفادة في فترة السنتين من قيام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة الحسابات على أساس هذه المعايير المحاسبية.

٥ - واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإلى المناقشات التي جرت مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، هناك اتفاق عام على أنه قد أُحرز تقدم يبعث على الأمل بصدد جميع الأولويات الإدارية العليا التسع المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، رغم التفاوت النسبي في التقدم المحرز فيما يتعلق بشتى التفاصيل المدرجة في إطار كل أولوية من أولويات مراجعة الحسابات.

٦ - فقد أُحرز تقدم ممتاز فيما يتعلق بأولويتين لمراجعة الحسابات، وفي عناصر معينة من الأولوية الثالثة، مما مكن من إزالتها تماماً من القائمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي: (أ) ضوابط التغييرات في نظام أطلس؛ (ب) وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ج) وإدارة سجلات الإجازات والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويجري العمل حالياً على النصف المتبقي من عناصر هذه الأولوية الثالثة (إدارة التوظيف)، وسيواصل مستقبلاً.

٧ - ولا تزال هناك تحديات في المجالات الخمسة المقترح الاستمرار في العمل عليها بتحديد أولويات إدارية متعلقة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشمل ما يلي: (أ) إدارة التنفيذ على الصعيد الوطني؛ (ب) وإدارة البرامج/المشاريع وضمان الجودة؛ (ج) والتخطيط للمشتريات وتعزيز القدرات؛ (د) وإدارة الأصول والمخزون، ولا سيما الاعتماد الجاري للأحكام الانتقالية بشأن أصول المشاريع. بموجب المعايير المحاسبية الدولية وإدارة المخزون؛ (هـ) وإدارة التوظيف.

٨ - ويتضمن المرفق ٢ موجزاً عن تقييم الأولويات الإدارية العليا التسع المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقُدمت نتائج التقييم الداخلي إلى اجتماع فريق الأداء المؤسسي الذي ترأسه مديرة البرنامج المعاونة والذي أيد هذه النتائج، واستعرضها اجتماع الفريق التنفيذي الذي ترأسه مديرة البرنامج.

٩ - وفيما يلي موجز عن التقدم المحرز في الأولويات الإدارية العليا التسع المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتُبرز الأولويات الإدارية الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ما يتصل بالأولويات من إجراءات إدارية محددة تقرر اتخاذها أو هي قيد التنفيذ بغرض الحدّ من أثر التحديات المتبقية المذكورة أعلاه في السنتين المقبلتين، على النحو المبين في الفصل الثالث من هذا التقرير.

ألف - متابعة مراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني، ورصد ودعم إطار النهج المتوائم في تحويل النقدية

١٠ - يعكس التقدم المحرز الجهود المتضافرة التي تبذلها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والتي أسفرت عن تلقي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات نسبة ٩٦ في المائة من تقارير مراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (وتتمثل ٨٥٢ من التقارير ما قدره ١,٨ بليون دولار أو ٩٥ في المائة من نفقات المشاريع المقرر مراجعة حساباتها) مقابل ٩٨ في المائة و ٩٤ في المائة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١، على التوالي. وبلغ الأثر المالي الصافي لمراجعات حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني الصادر بشأنها آراء معدلة من مراجعي الحسابات عن حساباتها للسنة المالية ٢٠١٣ ما قدره ١٣ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ٠,٧ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات؛ أما في عام ٢٠١٢، فقد بلغ هذا الأثر ما قدره ١١٢ مليون دولار، أي نسبة ٥,٧ في المائة من مجموع النفقات التي خضعت لمراجعة الحسابات. وقُدّم ما نسبته إجمالاً ٨١ في المائة من تقارير مراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني لعام ٢٠١٣ بحلول الموعد النهائي المحدد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (بلغت النسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٣).

١١ - وشارك البرنامج الإنمائي بنشاط في عام ٢٠١٣ في تنقيح إطار النهج المتوائم في تحويل النقدية لعام ٢٠٠٥، بهدف مواجهة التحديات والعقبات التي تواجه التنفيذ. وقدمت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة إسهامات بالغة، ووافقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الإطار المنقح للنهج المتوائم في تحويل النقدية في شباط/فبراير ٢٠١٤. وستسري المبادئ التوجيهية الجديدة للنهج المتوائم في عام ٢٠١٥.

١٢ - وعلى الرغم من إحراز البرنامج الإنمائي لتقدم مطرد فيما يخص هذه الأولوية الإدارية المتعلقة بمراجعة الحسابات، فإنها ستظل أولوية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ نظراً للاحتياجات والمسائل المستجدة، ومنها: (أ) التحديات التي تواجه التنفيذ على الصعيد الوطني والتي برزت في عام ٢٠١٣ حسبما أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات؛ (ب) والبدء المرتقب لتنفيذ

الإطار المنقح للنهج المتوائم في تحويل النقدية في عام ٢٠١٤ حتى تعتمد جميع المكاتب القطرية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ (ج) والانتقال إلى العمل بموجب الهيكل الجديد للبرنامج الإنمائي.

باء - تصميم البرامج/المشاريع ورصدها وتقييمها

١٣ - رغم تحقيق البرنامج الإنمائي لتقدم جيد في هذا المجال، ما زال يتعين معالجة المسائل المتبقية حسبما أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما فيما يتعلق بوضع مؤشرات وأهداف على مستوى المشاريع تكون أكثر فعالية؛ ورصد المشاريع؛ وإصدار التقارير المرحلية الفصلية في الوقت المناسب؛ وتحسين آليات ضمان الجودة على مستوى المشاريع؛ واحتتام المشاريع في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، سيستمر العمل على هذه الأولوية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد أُنجزت مجموعة من المبادرات على المستوى المؤسسي أو أنها قيد الإنجاز في إطار الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي حتى "يفي بالغرض" في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتشمل إنشاء الإطار المتكامل للنتائج والموارد؛ ومواءمة البرامج؛ وتعزيز النظام المؤسسي للتخطيط والنتائج؛ ووضع إطار محكم لضمان الجودة على مستوى المشاريع. وتمثل النتيجة المستهدفة في مواءمة النظام المؤسسي الجديد للتخطيط الاستراتيجي (المنهاج المعزز للإدارة القائمة على النتائج) مع المؤشرات الموضوعية على مستوى المشاريع في إطار نظام واحد.

١٤ - وبالتشديد المستمر على أهمية اختتام المشاريع في الوقت المناسب وتوفير التقارير الشهرية للمقر والمكاتب القطرية، أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً كبيراً في الحد من عدد المشاريع الخاملة خلال عام ٢٠١٣. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الاختتام النهائي للمشاريع يتوقف أيضاً على انتهاء الشركاء في التنفيذ من إنجاز أعمالهم في الوقت المناسب، وعلى التلقي السريع للتعليمات من الجهات المانحة بشأن كيفية التعامل مع أية أرصدة متبقية. وستظل هذه المسألة ضمن أولويات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى يتسنى تيسير زيادة التكامل والحفاظ على النتائج.

جيم - إدارة المشتريات في المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً في هذا المجال من خلال مواصلة التأهيل المهني لموظفي المشتريات؛ وإجراء تقييمات دقيقة لقدرات المكاتب القطرية في مجال المشتريات وللمخاطر التي تواجهها وتنفيذ ما يرتبط بذلك من تدابير للدعم التصحيحي؛ وتقديم المشورة الاستباقية بشأن التخطيط للمشتريات. غير أنه لا تزال هناك تحديات، حسبما أشار إليه مجلس مراجعي

الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وسيبقى البرنامج الإنمائي على هذه المسألة كمجال من المجالات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مع زيادة التركيز على اتباع نهج قائمة على تقييم المخاطر في التخطيط للمشتريات، وتعزيز القدرات.

دال - ضوابط التغييرات في نظام أطلس

١٦ - أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً جيداً جداً في هذا المجال، ولديه الآن فريق معني بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي وظائفه بالكامل، ودليل محدث لضوابط التغييرات في نظام أطلس. ونتيجة لذلك، حُذفت هذه الأولوية المتعلقة بمراجعة الحسابات من القائمة الخاصة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

هاء - إدارة سجلات الإجازات والتوظيف

١٧ - تتضمن هذه الأولوية ثلاثة عناصر عولج اثنان منها بشكل كامل (إدارة سجلات الإجازات والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)، ولا يزال العنصر الثالث قيد الإنجاز (إدارة التوظيف)، وسيواصل العمل عليه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتؤدي الأداة الإلكترونية لإدارة حالات الغياب في نظام أطلس (eServices) في الوقت الراهن وظائفها كاملة، وتستعملها جميع مكاتب البرنامج الإنمائي في تلقي طلبات الموظفين المتعلقة بالإجازات والتغيب وموافقة الرئيس المباشر عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري رصد مدى فعالية إدارة حالات الغياب في لوحات متابعة الأداء المؤسسي. وفيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فالعمليات الضرورية أصبحت جاهزة الآن بما يتيح امتثال البرنامج الإنمائي لمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تستلزم إعداد تقديرات أشمل وأدق عن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإجازات المستحقة. ولدى البرنامج الإنمائي خطة بشأن تمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تتوخى توفير التمويل الكامل على مدى فترة ١٥ سنة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويستعرض البرنامج الإنمائي سنوياً هذه الخطة للتمويل بعد صدور نتائج التقييم الاكتواري. أما فيما يتعلق بإدارة التوظيف، فقد اكتملت مرحلة بدء العمل بمشروع البرنامج الإلكتروني للتوظيف في نظام أطلس (eRecruitment) في أوائل عام ٢٠١٣، وانتهت المرحلة الأولى لتجريب البرنامج في منتصف عام ٢٠١٣. ويتألف مشروع البرنامج الإلكتروني للتوظيف من ثلاث مراحل من المقرر إتمام المرحلة الأخيرة منها في عام ٢٠١٦، وسيتيح هذا المشروع حلولاً ذات صلة بهذه الأولوية المتعلقة بمراجعة الحسابات.

واو - إدارة حوافز البرامج العالية المخاطر

١٨ - ترأس المديرية المعاونة حاليا الفريق التنفيذي الذي يضطلع بولاية محددة تتمثل في التصدي للمخاطر والمشاكل التي تواجهها المكاتب القطرية المعرضة لمخاطر شديدة والتي تتطلب من فريق الإدارة العليا في البرنامج الإنمائي أن يهتم بها ويتخذ فورا إجراءات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يتبع البرنامج الإنمائي استراتيجية مُحكمة لإدارة المشاريع الممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهي استراتيجية يتلقى فريق الأداء المؤسسي التابع للبرنامج الإنمائي، الذي ترأسه المديرية المعاونة، تقارير منتظمة عن تنفيذها. وقد أُختير البرنامج الإنمائي كمستفيد رئيسي مؤقت لمنح الصندوق العالمي في أصعب السياقات القطرية، وهو ما يجعل تحديات العمل ورهاناته أعظم. ويعترف الصندوق العالمي، عن طريق نظام تقييم إدارة المنح الذي يعمل به، بأن أداء منح البرنامج الإنمائي جيد (صُنفت نسبة ٩٦ في المائة من المنح في الفئتين ألف أو باء-١). وما زالت هناك تحديات متبقية في بعض المجالات، رغم ما أُحرز من تقدم جيد.

زاي - إدارة الأصول والمخزون

١٩ - نفذ البرنامج الإنمائي عمليات مُحكمة لإدارة الأصول والمخزون وآليات قوية للرصد والإشراف، على الرغم من أن بعثات مراجعة الحسابات التي أوفدها مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى المكاتب القطرية خلصت إلى أنه ما زالت هناك تحديات، ولا سيما في مجالي جودة البيانات المتعلقة بالأصول والتحقق العيني. فعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات قائمة بسبب اعتماد المنظمة على الشركاء الخارجيين، ولا سيما فيما يتعلق بأصول المشاريع الإنمائية، التي سيتم الإبلاغ عنها في البيانات المالية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٥. ومن ثم، سيتم الإبقاء على أولوية مراجعة الحسابات.

حاء - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٠ - من خلال التدريب المستمر للموظفين وتعزيز عمليات إقفال الحسابات التي تجرى على أساس ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي، أحرز البرنامج الإنمائي تقدما كبيرا في إعداد بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (وما يتصل بها من جداول محاسبية) في فترة وجيزة. ونظرا لما أحرز من تقدم في هذا المجال ولما نتج عنه من الرأي النظيف لمراجعة الحسابات على مدار السنتين الماضيتين، فقد شُطب هذا المجال من قائمة المجالات ذات الأولوية. وسيعمل البرنامج الإنمائي على قيد أصول المشاريع الإنمائية في بياناته المالية

عام ٢٠١٥، وهو المجال الذي لم يطبق فيه البرنامج الإنمائي تلك المعايير المحاسبية بعد وهو أحد مجالات التركيز في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو المذكور أعلاه.

طاء - توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة

٢١ - ما زال البرنامج الإنمائي يعكف بحمة على حل مسألة توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفذ منذ ١٨ شهراً أو أكثر (عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ مجموع التوصيات التي لم ينفذها البرنامج منذ فترة طويلة ١٢ توصية صادرة عن مجلس مراجعي الحسابات و ١٦ توصية صادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (بالمقارنة مع ٢٣ توصية و ٥٦ توصية على التوالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣). ويستعرض الفريق التنفيذي، الذي ترأسه مديرة البرنامج، وفريق الأداء المؤسسي، الذي ترأسه المديرة المعاونة، بانتظام حالة توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفذ من فترة طويلة، ويتوقع البرنامج الإنمائي مواصلة إحراز تقدم جيد في هذا المجال.

ثالثاً - خطط الإدارة لمعالجة الأولويات الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٢٢ - بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وضعت قائمة منقحة بالأولويات الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وأقرها اجتماع فريق الأداء المؤسسي (الذي ترأسه المديرة المعاونة) واجتماع الفريق التنفيذي (الذي ترأسه مديرة البرنامج).

٢٣ - وطُرحت التحديات المتبقية المشار إليها أعلاه، وجرى في بعض الحالات صقلها أو تنقيحها بحيث تبرز تحديد المخاطر الناشئة. وعلاوة على ذلك، أُضيفت أولويتان جديدتان في ضوء التغييرات الراهنة التي تجري في الإطار الهيكلي وإطار المساءلة للتأكد من أن البرنامج الإنمائي "قادر" على تنفيذ الخطة الاستراتيجية. والأولويات الثماني العليا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ هي: (أ) إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية. بما في ذلك تعزيز امتثالهم للضوابط؛ (ب) إدارة البرامج والمشاريع وضمان جودتها، بما في ذلك تعزيز رصدها وتقييمها؛ (ج) التخطيط للمشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم؛ (د) إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد المرجوة منه؛ (هـ) المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني؛ (و) إدارة الأصول والمخزون (ز) إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة؛ (ح) توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة. ويقدم المرفق ٢ لمحة

عامة عن الأولويات الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٤ - ويرد أدناه وصف لأولويات الإدارة الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى جانب مناقشة السبل التي يعتزم البرنامج الإنمائي أن يتصدى بها للمخاطر ذات الصلة بمراجعة الحسابات والمسائل الهيكلية الأساسية. وما فتئ البرنامج الإنمائي يدرك صعوبة السياق المالي وضرورة مواصلة تحقيق الوفورات في التكاليف وأوجه الكفاءة والفعالية.

ألف - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية

٢٥ - تشمل هذه الأولوية تعزيز إدارة شؤون الشركاء المنفذين، بما في ذلك تعزيز امتثالهم للضوابط؛ وتحسين التقييد بمواعيد تقديم تقارير التنفيذ الوطني؛ وتعزيز إجراءات متابعة مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني فيما يتصل بالآراء المعدلة الصادرة عن مراجعي الحسابات والآثار المالية الصافية الكبيرة.

٢٦ - وينفذ البرنامج الإنمائي جزءا كبيرا من برامجه بالتعاون مع الشركاء المنفذين باستخدام نموذج التنفيذ الوطني، وقد بلغت تكلفة هذا الأسلوب ٢,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سينفذ البرنامج الإنمائي سلسلة متكاملة من التدابير الرامية إلى تعزيز إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية في عمله معهم. وسيشمل ذلك ما يلي: (أ) تنفيذ الإطار المنقح للنهج المنسق للتحويلات النقدية الذي تتبعه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في جميع المكاتب القطرية، بما يكفل إقامة روابط أقوى بين عمليات التقييم واحتياجات بناء القدرات وأنشطة ضمان الجودة والتقييم؛ (ب) إعادة النظر في دليل التنفيذ الوطني المعمول به حاليا في البرنامج الإنمائي وتعزيزه، مع التركيز بوجه خاص على النهج القائمة على المخاطر، وضمان وضع الضوابط "الصحيحة" موضع التنفيذ في السياق الوطني، ونمط المخاطر المرتبطة بها، إلى جانب رصد الامتثال لتلك الضوابط رصدًا أكثر صرامة؛ (ج) إجراء مراجعة أدق واتخاذ إجراءات مبكرة من قبل المكاتب الإقليمية والقطرية في الحالات التي يحصل فيها الشريك المنفذ على آراء معدلة من مراجعي الحسابات لعدة سنوات متتالية في مشاريع التنفيذ الوطني التي ينجح عنها أثر مالي صاف كبير؛ (د) استكشاف الخيارات المتاحة للبرنامج الإنمائي في ممارسة دوره الائتماني مع الشركاء المنفذين. وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضا التركيز على تحسين التقييد بمواعيد تقديم تقارير مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني.

باء - إدارة البرامج والمشاريع وضمان جودتها

٢٧ - تشمل هذه الأولوية ما يلي: (أ) تحسين جودة إدارة البرامج والمشاريع التي تركز على النتائج، بما في ذلك تعزيز رصدها وتقييمها؛ (ب) مواصلة إدارة البرامج والمشاريع التي تنطوي على مخاطر شديدة عن كثب؛ (ج) كفالة التقيد بالمواعيد في إقفال الحسابات المالية للمشاريع ورد المبالغ إلى الجهات المانحة. واسترشادا بالإطار المتكامل للنتائج والموارد، تُعد الإدارة القائمة على الموارد عنصرا أساسيا من عناصر النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي لكي يكون قادرا على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وكانت مواءمة البرامج أول خطوة أساسية اتخذت في هذا المجال، وتمت بسرعة وفي الموعد المحدد. ودعمًا لهذه الجهود، نُفذ مشروع نظام لضمان جودة الإدارة القائمة على النتائج على سبيل التجربة في أواخر عام ٢٠١٣، وسيبدأ العمل به في أواخر عام ٢٠١٤ أو في مطلع عام ٢٠١٥.

٢٨ - وسيواصل الفريق التنفيذي الإشراف على البرامج والمشاريع التي تنطوي على مخاطر شديدة وتقديم توجيهات بشأنها؛ وسيواصل فريق الأداء المؤسسي الإشراف على استراتيجية إدارة الصندوق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل فريق الشراكات التابع للصندوق العالمي في إطار المجموعة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة والتنمية، على تقديم دعم مخصص إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في تحسين أداء وإدارة منح الصندوق العالمي، ووضع أدوات ومبادئ توجيهية لمعالجة المشاكل (مثل إدارة عمليات تقديم الدعم إلى الجهات الفرعية المستفيدة، وإدارة الأصول، وإدارة المخزون حاليا).

٢٩ - ويتوقع البرنامج الإنمائي زيادة تحسين التقيد بالمواعيد في الإغلاق المالي للمشاريع وردّ المبالغ ذات الصلة به إلى الجهات المانحة عند الاقتضاء. وقد استحدثت أداة مؤسسية جديدة في نظام أطلس وسيبدأ العمل بها قريبا في المقر وفي المكاتب القطرية لإتاحة استعراض المشاريع المؤهلة للإغلاق بشكل مستمر وأكثر استباقية، إلى جانب أدوات آلية مبسطة لإضفاء مزيد من الكفاءة على عملية الإغلاق. غير أن تحسين التقيد بمواعيد إغلاق المشاريع، على نحو ما أشير إليه سابقا، يتوقف أيضا على قيام الأطراف الخارجية باتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

جيم - التخطيط للمشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم

٣٠ - تشمل هذه الأولوية تحسين الامتثال لمعايير الشراء وتعزيز القدرات في هذا المجال (التخطيط، والتصديق، وتقييم القدرات)؛ وتعزيز توحيد عمليات الشراء حسب كل فئة من

فئات المشتريات؛ وإجراء تحقيقات استباقية للتخفيف من حدة المخاطر المتصلة بالاحتيال في عمليات الشراء.

٣١ - وتشكل عمليات الشراء جانبا كبيرا من الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، ويشير كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن تخطيط تلك العمليات وبناء قدرات القائمين عليها وامتثالها للمعايير، كلها أمور تتطلب تعزيزا مستمرا. ويتبع البرنامج الإنمائي حاليا نهجا واحدا يناسب جميع العمليات في تخطيط عمليات الشراء وشهادات التأهيل المهني، بصرف النظر عن حجم عمليات الشراء التي يمكن أن يجريها أحد المكاتب وعن قيمتها. وخلال عام ٢٠١٥، سيتبع البرنامج الإنمائي نهجا يقوم بشكل أكبر على تقييم المخاطر في التخطيط لعمليات الشراء وشهادات التأهيل المهني. بما يكفل أنجع استخدام للموارد المحدودة في مجال المشتريات للتخفيف من حدة المخاطر في هذا المجال.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي سبيل تحسين كفاءة الإدارة وامتثالها للمعايير، يعكف البرنامج الإنمائي على تنفيذ ثلاثة أنشطة وهي: (أ) إجراء استعراض استباقي لتخطيط مشتريات المشاريع من أجل تحديد نفقات الشراء الضخمة المقررة وتمكين المقر من تقديم الدعم في مرحلة مبكرة إلى المكاتب القطرية من أجل تحسين الكفاءة والامتثال للمعايير؛ (ب) توحيد مختلف "فئات" عمليات الشراء في عقود مركزية، مثل عقود شراء المركبات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنتجات الطاقة المتجددة، وما إلى ذلك، لتمكين المكاتب القطرية من الشراء من مصدر مركزي عن طريق إبرام اتفاقات طويلة الأجل؛ (ج) العمل مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من أجل وضع إطار يقوم على تقييم المخاطر، وتحديد تحقيقات استباقية وإجرائها. وستتيح التغييرات الهيكلية التي يجريها البرنامج الإنمائي تقريب خبرات المقر في مجال الشراء من المكاتب القطرية، ومن مراكز المشتريات في كوالالمبور وكوبنهاغن ونيويورك، ومن المستشارين العاملين في هذا المجال في بانكوك وأديس أبابا وعمّان. ومن الأمور التي سينصب التركيز عليها بشكل أساسي في الأشهر المقبلة، توعية المكاتب القطرية بسبل الحصول على خدمات المشتريات الجاهزة لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ البرامج وتحسين امتثالها للمعايير وإدارتها للمخاطر.

دال - إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد

٣٣ - تشمل هذه الأولوية كفاءة متابعة التنفيذ الكامل للتغييرات الهيكلية المحددة للتأكد من أن تلك الأهداف قد تحققت وأنت بفوائدها كاملة، مع مواصلة التخفيف من الصعوبات التي تعترض التنفيذ. وتشكل عملية التغيير الهيكلي جزءا من التزام أكبر تعهد به المجلس

التنفيذي للبرنامج الإنمائي، ألا وهو تحسين فعاليته المؤسسية لبلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية. وتتمثل أهداف ذلك الالتزام في كفالة تقديم دعم أفضل إلى المكاتب القطرية في إنجاز البرامج وتنفيذها، وتحسين الاستدامة المالية للمنظمة، وتشجيع تحسين التكامل من الناحيتين الوظيفية والجغرافية. وستؤدي هذه التغييرات إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الوجود الإقليمي للبرنامج الإنمائي عن طريق زيادة خدمات المشورة والدعم المقدمة انطلاقاً من المراكز الإقليمية، ومساعدة المكاتب القطرية على إنجاز البرامج بطريقة أفضل وأسرع وأرخص ثمناً، وتخفيض حجم المقر بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً؛

(ب) توحيد وظائف السياسات مع جميع وظائف دعم البرامج والسياسات المتوائمة مع المكتب الجديد للسياسات ودعم البرامج. وقد أنشئت في المقر وحدة جديدة قائمة بذاتها تعنى بالاستجابة للأزمات وتنسيق تلك الاستجابة؛

(ج) تحويل رتب القوة العاملة في البرنامج الإنمائي من أجل زيادة فعالية نسبة المديرين إلى الموظفين ورسم مسارات وظيفية أفضل؛

(د) تحديد المسؤوليات بوضوح داخل المنظمة، وكفالة الوضوح بشأن الجهة التي تنفذ المهام، والحد من ازدواجية المهام، وتشجيع زيادة التآزر.

٣٤ - ولكفالة إدارة التغييرات الهيكلية بعناية تحقيقاً للأهداف سالفة الذكر، قام البرنامج الإنمائي بإنشاء فريق يُعنى بإدارة التغيير الهيكلي، ترأسه المديرية المعاونة ويتألف من ممثلين عن الإدارة العليا من المكاتب المركزية والإقليمية. ويجتمع الفريق دورياً وعند الاقتضاء، ويركز على ما يلي: كفالة الاتساق والترابط على صعيد المنظمة ككل في تنفيذ خطة التغيير الهيكلي وفي مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية؛ وتوخي التزاهة والإنصاف في عملية التغيير الهيكلي على صعيد المؤسسة؛ واستعراض الصعوبات المرتبطة بعملية التغيير الهيكلي واتخاذ إجراءات للتخفيف من المخاطر للتصدي لتلك الصعوبات.

٣٥ - ويتلقى الفريق المعني بإدارة التغيير الهيكلي الدعم من فريق التنفيذ التابع للمكتب التنفيذي، الذي يتألف من موظفين في البرنامج الإنمائي وخبراء خارجيين، في تخطيط عملية التحول التنظيمي وتنسيقها وإدارتها، ويعمل بشكل وثيق مع مسؤولي التنسيق في المكتب. وتتولى أفرقة التنفيذ التابعة للمكتب، التي تعمل برئاسة مديري المكتب، مسؤولية تخطيط وتنفيذ التغييرات الهيكلية المتفق عليها، بما يتماشى مع توجيهات فريق إدارة التغيير الهيكلي.

٣٦ - وبما أن هذا النهج المحكم والمحدد تحديداً دقيقاً في مجال الحوكمة وإدارة التغيير أصبح قائماً ويجري العمل به، فإن البرنامج الإنمائي يأمل أن يكون قادراً على البرهنة بجلاء على أن

عملية إعادة الهيكلة قد حققت أهدافها المنشودة وأن المخاطر المرتبطة بالتغيرات الهيكلية تم التخفيف من حدتها بالطريقة المناسبة.

هاء - المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني

٣٧ - تشمل هذه الأولوية تقوية إطار المساءلة من خلال التغيرات الهيكلية التنظيمية (مثل المواءمة الوظيفية)؛ وتحسين تنفيذ إدارة المخاطر على صعيد المؤسسة، استرشادا بتوصيات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات والاستشارات الخارجية.

٣٨ - وبالاقتران مع مواءمة البرنامج، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بمواءمة هيكله التنظيمي ونموذجه التشغيلي لكفالة ملاءمة البرنامج الإنمائي لأغراض تنفيذ الخطة الاستراتيجية وقدرته على تحقيق ثلاثة أهداف هامة وهي: إزالة الازدواجية؛ وتحسين الفعالية؛ وجعل خدمات الدعم أقرب إلى البلدان التي يخدمها البرنامج الإنمائي. وقد صدرت مخططات تنظيمية جديدة للمكاتب، إلى جانب الاختصاصات، واكتملت مواءمة ملاك الموظفين مع الهياكل الجديدة إلى حد كبير، مع بدء سريان الهيكل التنظيمي الجديد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتشمل مجالات العمل الرئيسية المواءمة الوظيفية لجميع الخدمات المقدمة في مجال السياسات في مكتب السياسات ودعم البرامج الجديد؛ وتعزيز اتساق الخدمات الاستشارية مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج؛ والمواءمة الوظيفية للخدمات الإدارية، لا سيما في المراكز العالمية والإقليمية، بغرض زيادة كفاءة وفعالية عمليات البرنامج الإنمائي وأنظمة المساءلة وتقديم التقارير في البرنامج الإنمائي إلى أقصى حد ممكن. ويجري أيضا وضع إطار جديد وشفاف للمساءلة على صعيد المنظمة، سيعمل على تيسير التوصل إلى فهم موحد للتوقعات والممارسات المتبعة على نطاق المنظمة. وسينشئ هذا الإطار مساءلة واضحة عن الوظائف التنظيمية الرئيسية، وسيوفر إطارا رفيع المستوى لتنسيق الأنشطة المشتركة بين المكاتب، وسيساعد على زيادة الوضوح وعلى مواءمة الوظائف التنظيمية.

٣٩ - وفي تقرير صادر في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن أنشطة إدارة المخاطر التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي على صعيد المؤسسة، أوصى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بتحسين متابعة تنفيذ دورة إدارة المخاطر وتقديم تقارير بهذا الشأن؛ وبإعادة تصميم سياسة إدارة المخاطر على صعيد المؤسسة وإجراءاتها وأدائها وممارستها، من أجل تطبيق الدروس المستفادة منذ عام ٢٠٠٧ بالإضافة إلى أفضل الممارسات الحالية في مجال إدارة المخاطر على صعيد المؤسسة. وبعد صدور توصيات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، شرع البرنامج الإنمائي في إجراء دراسة لاستعراض مجمل نهج البرنامج الإنمائي إزاء إدارة المخاطر

على صعيد المؤسسة. ولدى إنجاز الدراسة، ستنظر في نتائجها لجنة إدارة المخاطر على صعيد المؤسسة التابعة للبرنامج الإنمائي، التي ترأسها المديرية المعاونة للبرنامج، وسيجري البت في وضع خطة عمل مناسبة في هذا الصدد.

واو - إدارة المخزون والأصول وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع

٤٠ - تشمل هذه الأولوية تعزيز إدارة الأصول والمخزون (تسجيل الأصول المستهلكة بالكامل التي لم تعد قيد الاستعمال، ولا سيما مخزونات مشروع الصندوق العالمي والتحقق منها، والتصديق عليها، والتصرف فيها، وتخزينها على نحو ملائم)؛ وكفالة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع الإنمائية في عام ٢٠١٥، وفقا للأحكام الانتقالية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي اعتمدها البرنامج الإنمائي.

٤١ - ومن خلال التنقيح الجاري للمواد التوجيهية، والتدريب، والحلقات الدراسية الشبكية، وتقديم الدعم الاستشاري إلى المقر والمكاتب القطرية، سيواصل البرنامج الإنمائي تقوية العمليات التي يقوم بها للتصديق على الأصول نصف السنوية والسنوية وعملية الإبلاغ الدوري عن المخزون بغرض تيسير إدخال مزيد من التحسينات في مجال إدارة الأصول والمخزون، لا سيما بشأن أنشطة التسجيل والتحقق والتصديق. وقد نُقحت سياسة إدارة الأصول وأعيد إصدارها في عام ٢٠١٤ من أجل توفير توضيحات إضافية وتحسين الامتثال. وجرى أيضا إعداد أداة متباعدة نوعية البيانات المتعلقة بالأصول لكي تستخدمها المكاتب في رصد البيانات الواردة في سجلات الأصول وتصحيحها. ويقوم البرنامج الإنمائي باستكشاف إمكانيات اعتماد نموذج متاح لتخطيط موارد المؤسسة لأغراض التسجيل والمحاسبة فيما يتعلق بالمخزون.

٤٢ - وفي ما يتعلق بأصول المشاريع الإنمائية لما قبل عام ٢٠١٢، سيسجل البرنامج الإنمائي هذه الأصول في عام ٢٠١٥. وقد جرى التعاقد مع شركة خارجية لمراجعة الحسابات لمساعدة البرنامج الإنمائي على التحقق من وجود أصول مشاريع ما قبل عام ٢٠١٢ واكتمالها ودقتها في مكاتب قطرية مختارة. ويجري إحراز تقدم في الجهود المبذولة من أجل تحسين إدارة أصول ومخزونات الصندوق العالمي، كما قدم فريق الشراكة التابع للصندوق العالمي الدعم إلى المكاتب القطرية في إعداد وتنفيذ خطط صارمة لضمان جودة المخزون، وأعد مذكرات توجيهية عن اختبارات مراقبة الجودة لجميع المكاتب القطرية وعن إدارة الأصول في سياق المنح التي يقدمها الصندوق العالمي. ويجري حاليا تعزيز إضافي في هذا المجال، بما في ذلك توفير المزيد من المواد التوجيهية والتدريب؛ وتنفيذ اتفاقات طويلة الأجل بالاشتراك مع مختبرات مراقبة جودة الأدوية والمستشارين الخارجيين.

زاي - إدارة استقدام الموظفين وضوابط إنهاء الخدمة

٤٣ - تشمل هذه الأولوية رصد مهلة استقدام الموظفين؛ والتقييد بمتطلبات مجلس استعراض الامتثال؛ ورصد عمليات إنهاء خدمة الموظفين عن كثب إزاء حقوق الدخول إلى نظام أطلس. وعمل البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٤ على إنجاز أنشطة المرحلة الأولى من نشر برنامج الاستقدام الإلكتروني، بما في ذلك زيادة قدرات تحميل الوثائق وتعزيز القدرات الوظيفية في مجال فرز المرشحين، فضلا عن الإبلاغ عن الاستقدام. ويواصل مجلس استعراض الامتثال المنشأ في المقر وفي المكاتب القطرية توفير استعراضات مستقلة لعملية استقدام واختيار المرشحين الناجحين. ومن أجل معالجة الصعوبات المباشرة المرتبطة بعمليات إنهاء خدمة الموظفين في نظام أطلس، جرى إدخال تغيير يتناول تسجيل انتهاء الخدمة في تاريخ لاحق في منتجات نظام أطلس في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وسوف يجري البرنامج الإنمائي استعراضا شاملا لهذه المسألة، من خلال استعراض العملية المتواصلة التي تظلم بها الوحدات التابعة لمكتب الشؤون الإدارية لكفالة السير الفعال لكل من أساليب تسيير العمل ودعم ضوابط الأنظمة.

حاء - التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة

٤٤ - ما زال البرنامج الإنمائي يعكف بنشاط على تسوية التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة لمدة ١٨ شهرا أو أكثر (عملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦)، وإدراجها كموضوع دائم في استعراضات الإدارة المالية. وسيواصل الفريق التنفيذي الذي ترأسه مديرة البرنامج، وفريق الأداء المؤسسي الذي ترأسه المديرية المعاونة رصد التقدم في التنفيذ.

رابعا - حالة التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بمراجعة الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

٤٥ - أصدر مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/69/5/Add.1) ٢٨ توصية عن مراجعة الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٢٠ توصية). ومن بين التوصيات الثماني والعشرين، صُنفت تسع توصيات بأنها ذات أولوية عليا بينما أوليت التوصيات التسع عشرة المتبقية أولوية متوسطة. ووافقت الإدارة على جميع التوصيات الصادرة.

٤٦ - ومن بين التوصيات الصادرة الثماني والعشرين، يتعلق ٥٤ في المائة منها بتصميم المشاريع وإدارتها وتقييمها، وسيطلب تنفيذها جهوداً متواصلة من جانب إدارة البرنامج الإنمائي من أجل معالجة المسائل الأساسية، التي يشمل أغلبها الحاجة إلى ضمان الجودة على صعيد المشاريع، ورصدها وتقييمها، وإدارة شركاء التنفيذ، فضلاً عن رصد الامتثال على نطاق جميع المكاتب.

٤٧ - واتساقاً مع الممارسات المعتمدة في السنوات الماضية، اعتمد البرنامج الإنمائي نهجاً متدرجاً إزاء تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، يتضمن مسؤوليات واضحة عن تنفيذ كل توصية وتواريخ مستهدفة للإنجاز. ويستند النهج المتدرج إلى تعقيد المسألة والوقت اللازم لتسويتها ومناقشتها مع مجلس مراجعي الحسابات. ومن المهم ملاحظة أن تنفيذ توصيات عام ٢٠١٣ لا يمكن أن يبدأ إلا بعد صدور التقرير النهائي لمجلس مراجعي الحسابات في تموز/يوليه ٢٠١٤.

٤٨ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أي بعد حوالي ثلاثة أشهر من قيام مجلس مراجعي الحسابات رسمياً بإصدار تقريره عن مراجعة الحسابات، يعرب البرنامج الإنمائي عن سروره بملاحظة أن الإدارة بدأت فعلاً في اتخاذ الإجراءات بصدد العديد من التوصيات الثماني والعشرين المتعلقة بمراجعة الحسابات كي تكفل تنفيذها بصورة تامة بحلول التواريخ المستهدفة للإنجاز. وعملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٠، يمكن الاطلاع على جدول يبين حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات بموقع المجلس على شبكة الإنترنت.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات حسب التواريخ المستهدفة للإنجاز

التاريخ المستهدف للإنجاز	التوصيات المطلوبة تنفيذها	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات المقرر البدء في تنفيذها المجموع
٢٠١٤، الربع الرابع	٤	صفر	٤	٤
٢٠١٥، الربع الأول	٨	صفر	٨	٨
٢٠١٥، الربع الثاني	٥	صفر	٥	٥
٢٠١٥، الربع الثالث	٣	صفر	٣	٣
٢٠١٥، الربع الرابع	٨	صفر	٨	٨
المجموع الكلي	٢٨	صفر	٢٨	٢٨
النسبة المئوية	١٠٠	صفر	١٠٠	١٠٠

الجدول ٢

حالة تنفيذ التوصيات حسب الأولوية

الأولوية	التوصيات المنفذة	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات المقرر البدء في تنفيذها	المجموع
عليا	صفر	٩	صفر	٩
متوسطة	صفر	١٩	صفر	١٩
منخفضة	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	صفر	٢٨	صفر	٢٨
النسبة المئوية للمجموع	صفر	١٠٠	صفر	١٠٠

٤٩ - ومن بين توصيات مراجعة الحسابات البالغ عددها ٢٨ توصية صادرة للسنة المالية ٢٠١٣، نُفذت توصية واحدة وطلبت الإدارة من مجلس مراجعي الحسابات إقفالها. ولأغلب هذه التوصيات تواريخ مستهدفة للإنجاز في عام ٢٠١٥ بسبب الطابع الواسع لانطباقها على نطاق جميع مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية.

خامسا - حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن مراجعة حسابات السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١٠-٢٠١١

٥٠ - بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من بين التوصيات العشرين المتعلقة بمراجعة الحسابات الصادرة للبرنامج الإنمائي للسنة المالية ٢٠١٢، اعتبر مجلس مراجعي الحسابات أن ١٤ توصية (٧٠ في المائة) قد نُفذت تماما، وأن ست توصيات (٣٠ في المائة) قيد التنفيذ. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، اعتُبر أن ٢٦ توصية (٨١ في المائة) قد نُفذت تماما، وأن ست توصيات (١٩ في المائة) قيد التنفيذ. كما تلقى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية توصية واحدة لا تزال قيد التنفيذ. وأسهمت عوامل شتى في تأخير تنفيذ ١٢ توصية متبقية تنفيذا تاما (مع استبعاد التوصية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

(أ) أُحرز تقدم في الآونة الأخيرة، ولذا تطلب الإدارة من المجلس التنفيذي إقفال

(أربع توصيات)؛

(ب) من المتوقع إحراز تقدم بمرور الوقت (أربع توصيات)؛

- (ج) تعيد الإدارة ترتيب الأولويات بسبب الحاجة إلى نهج بديل لإزاء التنفيذ (توصية واحدة)؛
- (د) يستلزم التنفيذ التام اتخاذ إجراءات متبادلة وفي حينها من أطراف أخرى (توصية واحدة)؛
- (هـ) ارتفاع مستوى توقعات مجلس مراجعي الحسابات من حيث معايير الإنجاز (توصيتان).

الجدول ٣

حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة

حالة التوصية	عدد التوصيات	النسبة المئوية من المجموع
منفذة	٤٠	٧٧
في انتظار استعراض مجلس مراجعي الحسابات بعد الزيارات إلى المكاتب القطرية	٤	٨
قيد التنفيذ	٨	١٥
المجموع*	٥٢	١٠٠

* باستثناء توصية واحدة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

خامسا - الخلاصة

٥١ - يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن سروره بتلقي رأي غير مشفوع بتحفظات عن مراجعة الحسابات من مجلس مراجعي الحسابات عن السنة الثانية من تطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهذه شهادة عظيمة لصالح العمل الشاق الذي قام به جميع الموظفين على نطاق مكاتب البرنامج الإنمائي في جميع أنحاء العالم. وتوفر الأولويات الثماني العليا المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والإجراءات المحددة اللازمة لمعالجتها إطارا لاستجابة إدارة البرنامج الإنمائي للتحديات الراهنة والناشئة. وسيواصل الفريق التنفيذي وفريق الأداء المؤسسي رصد التقدم المحرز في معالجة الأولويات المتعلقة بمراجعة الحسابات عن كئيب، لكفالة استمرار البرنامج الإنمائي في تعزيز المساءلة والشفافية والأداء.

المرفق ١

الأولويات الثماني العليا التي وضعتها إدارة برنامج الأمم المتحدة
الإئتماني لمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

إدارة البرامج/المشاريع و ضمان الجودة	الإدارة المالية وإدارة القدرات لدى الشريك المنفذ
إدارة التغير الهيكلي وتحقيق الفوائد	تخطيط المشتريات والتأهيل المهني/تقوية القدرات
إدارة المخزون والأصول وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع	المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني
توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة	إدارة التوظيف وضوابط إنهاء الخدمة

المرفق ٢

تقييم أولي للتقدم المحرز: الأولويات التسع العليا التي وضعتها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٣	٥ - ضبط سجلات الإجازات وإدارة عمليات التوظيف	٢	١ - متابعة مراجعة حسابات التنفيذ على الصعيد الوطني ورصد/دعم النهج المنسق للتحويلات النقدية
٣	٦ - ضبط الأصول والجرد	٢	٢ - تصميم البرامج/المشاريع ورصدها وتقييمها
٣	٧ - إدارة البرامج العالية المخاطر	٣	٣ - إدارة المشتريات في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي
٣	٨ - توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة	٥	٤ - ضوابط التغييرات في نظام أطلس
٥	٩ - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		

رمز الألوان	مفتاح البيان
٥	عولجت الأحوال على نحو فعال
٤	لوحظ حدوث تحسينات جيدة. يسير العمل حسب الخطة المقررة
٣	لوحظ حدوث تحسينات. ما زال ينبغي بذل المزيد من الجهد
٢	لم تُطبق الإجراءات الإصلاحية تماما بعد، أو لم تتحقق الآثار المتوخاة من الإجراءات تماما بعد، أو ينبغي تخفيف حدة المخاطر الكامنة
١	ساءت الأحوال